



طرق الإثبات أمام القضاء المدني



الدكتور عبد الرحمن مَلِزِي رَحِمَهُ اللهُ



الفهرس

7	تقديم
9	مبحث تمهيدي
11	المطلب الأول: مبادئ الإثبات
12	الفرع الأول: مبدأ حياد القاضي في الإثبات
13	الفرع الثاني: مبدأ حق الخصم في مناقشة الأدلة التي تقدم في الدعوى
14	الفرع الثالث: مبدأ عدم جواز أن يصطنع الشخص دليلا لنفسه بنفسه
15	الفرع الرابع: لا يجوز إجبار الشخص على تقديم دليل ضد نفسه إلا في حالات معينة
16	المطلب الثاني: محل الإثبات
16	الفرع الأول: محل الإثبات هو مصدر الالتزام
18	الفرع الثاني: شروط الواقعة محل الإثبات
20	المطلب الثالث: عبء الإثبات
20	الفرع الأول: من يتمسك بالثابت أصلا لا يلزم بالإثبات
21	الفرع الثاني: من يتمسك بالظاهر لا يلزم بالإثبات
21	الفرع الثالث: من يتمسك بالثابت فرضا أو الثابت فعلا لا يلزم بالإثبات
21	المطلب الرابع: مدى اعتبار قواعد الإثبات من النظام العام
21	الفرع الأول: القواعد الشكلية والقواعد الموضوعية
22	الفرع الثاني: حجية الشيء المقضي فيه
24	الفصل الأول: طرق إثبات التصرفات القانونية والوقائع المادية (الكتابة)

24	تمهيد
25	المبحث الأول: المحررات الرسمية
25	المطلب الأول: التمييز بين التصرف القانوني وأداة إثباته
27	المطلب الثاني: شروط المحرر الرسمي
27	الفرع الأول: أن يصدر المحرر من موظف أو ممن في حكمه
28	الفرع الثاني: أن يقوم الموظف بتحرير المحرر في حدود سلطته واختصاصه
29	الفرع الثالث: أن يتم تحرير المحرر وفقا للأشكال التي حددها القانون
30	المطلب الثالث: جزاء تخلف كل هذه الشروط أو بعضها
32	المطلب الرابع: حجية المحرر الرسمي في الإثبات
32	الفرع الأول: حجية المحرر الرسمي بالنسبة للأشخاص
33	الفرع الثاني: حجية البيانات الواردة في المحرر الرسمي
34	الفرع الثالث: حجية صور المحرر الرسمي
38	المبحث الثاني: المحررات العرفية
38	المطلب الأول: المحررات العرفية المعدة للإثبات
38	الفرع الأول: شروط المحرر العرفي
41	الفرع الثاني: حجية المحرر العرفي في الإثبات
43	الفرع الثالث: إجراءات التحقيق في الدفع بالإنكار أو الجهالة
47	الفرع الرابع: حجية المحرر العرفي من حيث تاريخه
52	المطلب الثاني: المحررات العرفية غير المعدة للإثبات
52	الفرع الأول: حجية الرسائل والبرقيات في الإثبات

54	الفرع الثاني: حجية دفاتر التجار.....
56	الفرع الثالث: حجية الدفاتر والأوراق المنزلية.....
57	الفرع الرابع: التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين.....
61	الفصل الثاني: طرق إثبات الوقائع المادية والتصرفات التي لا تزيد قيمتها عن 100.000 د ج (شهادة الشهود).....
61	تمهيد.....
61	المبحث الأول: الأحكام العامة لشهادة الشهود.....
62	المطلب الأول: ماهية شهادة الشهود.....
62	الفرع الأول: تعريف الشهادة.....
62	الفرع الثاني: صور الشهادة.....
63	الفرع الثالث: سلطة القاضي في تقدير الشهادة.....
64	المطلب الثاني: أحوال استبعاد الإثبات بالشهادة.....
64	الفرع الأول: عدم جواز الإثبات بالشهادة في التصرفات التي تزيد عن 100.000 دينار أو الغير محدد القيمة.....
69	الفرع الثاني: استبعاد الشهادة في إثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة.....
71	المبحث الثاني: الاستثناءات التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود.....
72	المطلب الأول: مبدأ الشبوت بالكتابة.....
72	الفرع الأول: وجود كتابة.....
73	الفرع الثاني: أن تكون الكتابة صادرة من الخصم.....
74	الفرع الثالث: قرب احتمال المدعى به.....

75	المطلب الثاني: المانع من الحصول على دليل الكتابي
75	الفرع الأول: المانع المادي
76	الفرع الثاني: المانع الأدبي
78	المطلب الثالث: فقد السند الكتابي بسبب أجنبي
78	الفرع الأول: سبق وجود السند
79	الفرع الثاني: فقد السند بسبب أجنبي
79	المطلب الرابع: التحايل على القانون
80	الفرع الأول: ماهية التحايل على القانون
81	الفرع الثاني: الأثر المترتب على وجود التحايل على القانون
81	المبحث الثالث: كيفية سماع الشهود
82	المطلب الأول: طلب الإثبات بالشهادة
82	الفرع الأول: من يجوز له طلب التحقيق
83	الفرع الثاني: شروط جواز الحكم بالإحالة على التحقيق
87	المطلب الثاني: إجراء التحقيق
87	الفرع الأول: إحضار الشهود
88	الفرع الثاني: الأشخاص الذين لا تقبل شهادتهم
90	الفهرس